

تأليف

الدكتور عمر سليمان الأشقر



دار النفائس
للنشر والتوزيع


التأويل
خطورته وآثاره

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م

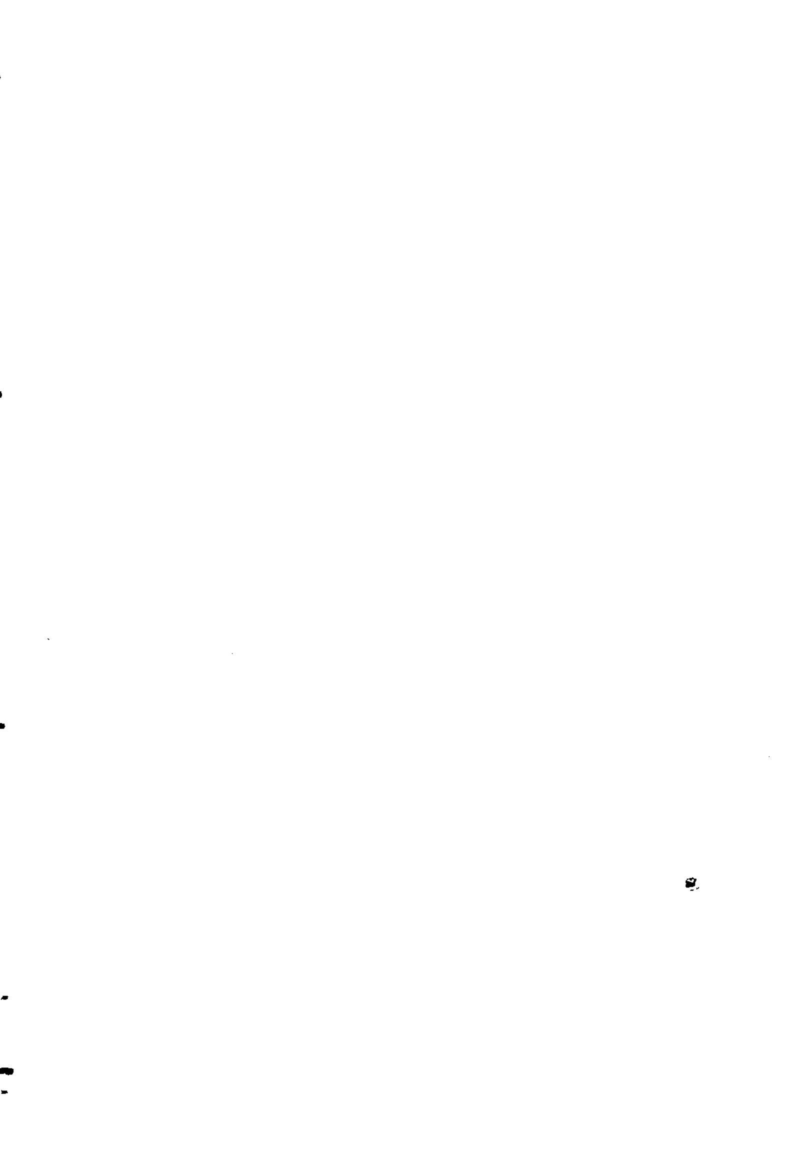


دار النفائس
للنشـــر والتوزيـــع

الاردن - عمان - العبدلي - مقابل جوهرة القدس
هاتف : ٤٠ ٣٩ ٦٩ - فاكس : ٤١ ٣٩ ٦٩ - ص.ب : ٢١١٥١١

بسم الله الرحمن الرحيم

« فاتحة كل خير وتمام كل نعمة »



كلمة الافتتاح

الحمد لله الذي أضاء القلوب بنور كتابه، وأرشد العقول إلى البراهين والأدلة التي تُظْهِر الحق وتعليه ، وتبطل الباطل وتبليه، وأصلي وأسلم على عبده المصطفى ونبيه المجتبى الذى بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، وتركنا على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعده إلا هالك ، وعلى آله وصحبه الذين تلقوا عن نبيهم هذا الدين ، وفقهوه وفقّهوا به عباد الله، وبلغوه لمن وراءَهم ، حتى استنارت به الدنيا ، وبلغت أنواره أقطار الأرض .وعلى الذين سلكوا سبيلهم ، وساروا مسارهم إلى يوم الدين

وبعد :

فقد لفت نظري عظم جناية التأويل على هذه الشريعة المباركة أثناء بحثي في موضوع: «أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة» ، وقد طال البحث في التأويل وآثاره ، وأصبح من غير المقبول أن يدخل في صورته التي انتهى إليها في الكتاب المذكور فأفردته برساله خاصة .

لقد كان التأويل باب شرّ كبير ، ولج منه الذين يريدون هدم الإسلام ، فما تركوا شيئا إلا أوّلوه ، ولولا حماية الله ورعايته لهذا الدين لدرست معالمه وضاعت حدوده .

لقد أول الضالون الواجبات فصرفوها عن وجهها ، وهونوا على أتباعهم رميها وراء ظهورهم .

وأولوا المحرمات تأويلا جر الذين ضلوا بضلالهم على ارتكابها والولوغ فيها .

وأولوا نصوص عذاب القبر ونعيمه ، والساعة وأهوالها ، والمعاد والحشر والميزان والجنة والنار بحيث فقدت النصوص تأثيرها في نفوس العباد .

وأولوا نصوص الصفات تأويلا أضعف صلة العباد بربهم ، وأفقد النصوص هيبتها إذ جعلها لعبة في أيدي المؤولين ، يجتهدون ليلهم ونهارهم في صرفها عن وجهها بشتى أنواع التأويل .

وقد اقتصرت في هذه الرسالة على النوع الأخير من المؤولات ، تأويل الأسماء والصفات ، فإن التأويلات التي أبطلت بها الأوامر والنواهي ، ونصوص المعاد ، والجنة والنار لم ترج عند عوام أهل السنة فضلا عن علمائهم .

ولكن تأويل نصوص الصفات وجد آذانا

صاغية عند جمع من أصحاب العقول من هذه الأمة ، وجازت هذه الفرية على أقوام أوتوا ذكاء ونباهة ورأيا .

لقد ألف في موضوع الرسالة مؤلفات توسع فيها كاتبوها ، وتأتي هذه الرسالة لتعالج المشكلة بصورة مبسطة ومختصرة ، ولكنها ـ إن شاء الله ـ كافية وافية بالغرض، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

د. عمر سليمان عبد الله الأشقر
الجامعة الأردنية ـ كلية الشريعة
عمان ـ الأردن

دعوى باطلة

أجهد الذين خالفوا منهج الكتاب والسنة الذي فقهه السلف الصالح في أسماءالله وصفاته أنفسهم في ليٍّ أعناق النصوص ، ليصرفوها عن ظاهرها بشتى أنواع التمحلات ، وسموا عملهم هذا تأويلا ، ليروج على من لا يدرك الباطل الذي جاؤوا به ، وزعموا فيما زعموه أنهم عملوا بالقرآن الذي ألزم بتأويل المتشابه ، وساروا على هدي علمائنا الأعلام الذين أولوا ماتشابه من آيات الكتاب .

وهذا الذي جاؤوا به باطل لاشك في بطلانه .

هذا ليس بتأويل بل تحريف

والذي يعرف التأويل عند العرب في كلامها ، ويفقه معنى التأويل الذي جاءت به النصوص ، والتأويل الذي عناه الأصوليون والفقهاء يعلم قطعا أن ما جاؤوا به ليس تأويلا ، بل هو من تحريف الكلم عن مواضعه الذي ذمه القرآن وذمّ أهله .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بعد ذكره لهذا النمط من التأويل : « هذا التأويل في كثير من المواضع ـ أو أكثرها وعامتها ـ من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية ، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمّة وأئمتها على ذمة ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ، ورموا في إثرهم بالشهب .

وقد صنف الإمام أحمد كتابا في الرد على

هؤلاء سماه : « الرد على الجهمية والزنادقة »[1].

ويقول في موضع آخر : « التأويل المذموم الباطل هو تأويل أهل التحريف والبدع ، الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك... »[2].

التأويل في لغة العرب وفي اصطلاح الشارع

مفهوم التأويل في لغة العرب لايأتي على هذا المعنى الذي أرادوه فمدار مادة « أوْل » في لغة العرب في استعمالاتها على الرجرع والعود .

يقول ابن منظور : « الأوْل : الرجوع ، آل الشيء يؤول أولا ومآلا رجع ، وأوّل إليه الشيء : رَجَعَه . وألْتُ عن الشيء : ارتددت . يقال : طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع ، والأيّل

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٤/٦٩

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام : ٣/٦٧

من الوحش : الوعل ، قال الفارسي : سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه »[1] .

ويأتي التأويل في لغة العرب بمعنى التفسير أيضا ، وهذا المعنى ليس بعيدا عن المعنى السابق ، فالتفسير تأويل ، لأنَّ المفسر يراجع نفسه عند الشرح والبيان ويدبر الكلام ويقدره ، ففيه معنى العود والرجوع .

والتأويل في الكتاب والسنة غير بعيد عن المعنى اللغوي ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: « يراد بالتأويل حقيقة مايؤول إليه الكلام ، وإن وافق ظاهره ، وهذا هو المعنى المراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة »[2] .

يقول شارح الطحاوية : « التأويل في كتاب الله وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، فتأويل الخبر هو عين المخبر به ،

---

(١) لسان العرب لابن منظور : ١/١٣٠

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٣/٣٦

وتأويل الأمر : نفس الفعل المأمور به»[1] .

وقد أورد الباحثون في هذا الموضوع النصوص التي تدلل على أن معنى التأويل في القرآن هو هذا المعنى الذي قرروه ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾[2] .

والمتحدث عنه في هذا النص هو القرآن ، وانتظارهم لتحقيق ما أخبر الحق عنه من وقوع العذاب بهم في يوم القيامه ، وهذا هو المراد بقوله : يوم يأتي تأويله عند ذلك يقر هؤلاء الذين كذبوا به في الدنيا ، ويقولون في ذلك : ﴿ قد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾ .

وقد صح في السنة أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقول في ركوعه : « سبحانك اللهم

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣٢

(٢) سورة الأعراف : ٥٣

وبحمدك يتأول القرآن»[1] ، أي يحقق ما أمره الله به في كتابه .

وعندما رفع نبي الله يوسف أبويه على العرش وخر والداه وإخوانه له ساجدين قال : ﴿ يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل ﴾[2] فتأويل الرؤيا تحققها في عالم الواقع .

ويأتي التأويل في اللغة وفي الكتاب والسنة بمعنى التفسير ، ومنه دعاء الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لابن عمه عبد الله بن عباس : « اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل » .

ومن هذا الباب ما جرى عليه ابن جرير الطبري في تفسيره ، فإنه كثيراً ما يقول إذا شرع في تفسير آية : « القول في تأويل قوله تعالى » .

---

(١) حديث متفق عليه من قول أم المؤمنين عائشة رض الله عنها .

(٢) سورة يوسف : ١٠٠

اعتراض وجوابه

قد يقال : إن بعض معاجم اللغة العربية تذكر أن معنى التأويل هو صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به .

أشار إلى ذلك ابن منظور وابن الأثير وغيرهما ، فكيف تزعمون أن العرب لاتفقه من كلامها هذا المعني .

والجواب : أن هذا المعنى دخل إلى معاجم اللغة العربية المتأخرة نقلا عن استعمالات الفقهاء والأصوليين ، لا نقلا عن كلام العرب الذي يحتج به ، يدل على صحة هذا القول أن معاجم اللغة العربية المتقدمة أمثال : تهذيب اللغة للأزهري ، ومقاييس اللغة لابن فارس وهما مما دون في القرن الرابع الهجري لم يشيرا إلى هذا المعنى الذي ذكره الفقهاء

والأصوليون مما يدل على أنّه معنى اصطلاحي خاص بهم ، فلا يجوز حمل ألفاظ القرآن عليه .

وعلى فرض أن التأويل في لغة العرب هو هذا المعنى الذي أورده الأصوليون ، فإن المؤولين للنصوص لم يلتزموا بالشروط التي وضعها الأصوليون لجواز التأويل ، كما سيأتي بيانه ، ولذا فإن صنيعهم هذا لا يخرج تأويلهم عن التحريف .

المراد بالتأويل الذي يذم طالبه

التأويل الذي يذم طالبه هو البحث عن حقيقة ما أخبرنا الله به من الغيوب التي لايستطيع العباد بعقولهم المجردة إدراك حقيقتها ، فالله أخبرنا بنعيم القبر وعذابه في عالم البرزخ ، كما أخبرنا بالبعث والنشور، والحشر وأهواله والجنّة وأنهارها وثمارها وأطيارها وحورها ، والنار وسمومها وحميمها وغسلينها ، ونحن لا ندري حقيقة ما أخبرنا الله عنه ،

قال تعالى نافيا علم العباد بحقيقة ما أخبر الله به من نعيم أهل الجنّة ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾[1] .

وفي الحديث القدسي : « أعددت لعبادي الصالحين مالاعين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

وصفات الباري غيب لا نعرف حقيقتها ، فالكلام عن الصفات فرع عن الكلام عن الذات ، وحقيقة الذات غير معروفة لنا ، فكذلك صفاته تبارك وتعالى.

أما التأويل الذى يحمد طالبه فهو البحث عن تفسير الأسماء والصفات ومعرفة معانيها على الوجه الذى تعرفه العرب من كلامها.

فنحن نعرف معاني ما أخبرنا الله به من معاني

---

(١) سورة السجدة : ١٧

أسماء الله وصفاته ، كما نعلم معاني ما أخبرنا الله به من نعيم القبر وعذابه ، وقيام الساعة ، والبعث والنشور، والموقف وأهواله ، والحساب والجزاء والميزان ، والجنة ونعيمها ، والنار وأهوالها .

فقه آية آل عمران في ضوء ما قررناه في المبحث السابق

قرر الحق تبارك وتعالى في سورة آل عمران أنه أنزل الكتاب ﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾[1] وقرر أن ﴿ الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا﴾[2] .

(١) سورة آل عمران : ٧
(٢) سورة آل عمران : ٧

وقد قرر الحق في هذا النص أن أهل الزيغ يتركون المحكم من النصوص ويجرون وراء المتشابه ، قاصدين من وراء ذلك إثارة الفتن ، وبلبلة العقول والقلوب ، وتفريق الأمّة .

أما الراسخون في العلم فإنهم يحكِّمون المحكم ويؤمنون بالمتشابه .

فإن قيل : هل يعلم الراسخون تأويل المتشابه ؟

فالجواب : أن أهل العلم اختلفوا في الوقف في النص ، هل نقف على قوله (إلا الله) فيكون تأويل المتشابه مما استأثر الله به . أو نقف على (الراسخين في العلم) فيكون الراسخون في العلم ممن يعلم تأويله.

وفي ضوء ما قررناه في البحث السابق يعلم الجواب ، فإذا كان المراد بالتأويل حقيقة ما أخبر الله عنه من صفاته فالوقف على : (إلا الله) ويكون التأويل مما استأثر الله بعلمه .

وإن كان المراد معرفة معنى ما أخبر الله به عن نفسه ، وهو التفسير فإن الراسخين في العلم يعلمونه في الجملة ، وإن كان فيهم من يخفى عليه المعنى ، لكن لا يخلو أن يكون فيهم من يعرف مراد الله من قوله ، ويعرف المعنى الذي عناه .

فالقرآن أنزل بلغة العرب ، والراسخون في العلم لا بدّ أن يتميزوا عن الجهلاء وعوام الناس بمعرفتهم بمعاني ما أنزل إليهم ربهم.ومما يدل على صحة هذا أن القرآن نزل بلغة العرب ، وقد أمرنا الله بفقهه وتدبره ، فكيف يكون في القرآن مالا يفقه معناه ؟!

تناقض أهل التأويل

الذين يوجبون تأويل ما أثبته الله لنفسه من الصفات ، ويصرفونها عن ظاهرها يرون أن تأويل تلك النصوص لا يعلمه أحد إلا الله تبارك وتعالى .

وهم يتناقضون هنا تناقضا بينا ، فإذا كانوا لايعلمون معاني نصوص الصفات ، فكيف يدعون إلى تأويلها ، إن المنطق السليم يلزمهم بأن لا يبحثوا لها عن تأويل موافق لظاهرها أو مخالف له ، لأنهم لا يعلمون لها معنى ، أو لها معنى غير مفهوم لهم ، فكان الواجب عليهم أن يقولوا رضينا بالجهل بهذه النصوص سبيلا ولانثبت ظاهرا ولا ننفيه ولانؤوله .

أمّا أن يقولوا يجب علينا صرف ألفاظ النصوص من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل ، فهذا تناقض مخالف لدعواهم أنه لا أحد يفقه معناها .

ثم هم يتناقضون مرة أخرى عندما يصرفون هذه النصوص إلى نظير ما نفوه من معاني ، فهم يؤولون يد الله بقدرته ، فإذا كان هذا التأويل حقّا ممكنا كان المنفي مثله ، وإن كان المنفي باطلا ممتنعا كان الثابت مثله .

هل الصفات من المتشابه

الإحكام والتشابه قد يكون عامّا ، فيوصف القرآن كله بالإحكام ، كما يوصف كله بالتشابه ، وقد يكون خاصا ، فيكون بعض آيات الكتاب محكما وبعضها متشابها .

وقد جلَّى شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة ، وشرحها شرحا وافيا[1] ، فالإحكام العام جاء في مثل قوله تعالى : ﴿ الر كتاب أحكمت آياته ثم

(١) راجع مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٣/٥٩-٦٦

فصلت﴾[1] فأخبر هنا أنه تبارك وتعالى أحكم جميع آيات الكتاب .

وأما التشابه العام ففي مثل قوله تعالى : ﴿ الله نزل أحسن الحديث كتاب متشابها مثاني ﴾[2] فأخبر أن القرآن كله متشابه .

وبين شيخ الإسلام رحمه الله تعالى : أن المراد بالإحكام العام الإتقان بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، وتمييز الرشد من الغي في أوامره ، وقد سمى الحق القرآن بأنه حكيم ﴿ الر تلك آيات الكتاب الحكيم﴾[3] والحكيم بمعنى الحاكم ، والله جعل القرآن حكما يفصل بين الناس فيما اختلفوا فيه ، ومن ذلك حكمه بين بني إسرائيل في أكثر ما اختلفوا فيه .

وبين أن التشابه العام ضد الاختلاف المنفي عن

---

(١) سورة هود : ١
(٢) سورة الزمر : ٢٣
(٣) سورة يونس : ١

القرآن في قوله: ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾[1] وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿ إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك ﴾[2].

ومعنى التشابه الذي يوصف به القرآن كله ـ تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضا، فإذا أمر القرآن بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو ملزوماته، إذا لم يكن هناك نسخ.

وكذلك في الأخبار، لايخبر بنقيض ما قرره، وعلى ذلك فالتشابه التوافق والتماثل، وهو يقابل الاختلاف والتضاد.

والتشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ،

---

(١) سورة النساء: ٨٢

(٢) سورة الذاريات: ٨-٩

فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضا ، ويعضد بعضها بعضا ، ويناسب بعضها بعضا ، ويشهد بعضها لبعض ، كان الكلام متشابها بخلاف الكلام الذي يضاد بعضه بعضا .

فالتشابه العام لا ينافي الإحكام العام ، بل هو مصدق له ، ثم تكلم شيخ الإسلام على الإحكام الخاص والتشابه الخاص ، وبين أن الإحكام الخاص ضد التشابه الخاص .

ثم بين أن المراد بالتشابه الخاص مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو، أو مثله ، وليس كذلك.

والإحكام الخاص هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما .

وبين رحمة الله تعالى : أن من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما فيكون مشتبها عليه ، ومنهم من يهتدي إلى ذلك ، فالتشابه هنا من الأمور النسبية الإضافية ، يشتبه على بعض الناس دون بعض، وأهل العلم والإيمان عندهم من العلم ما يزيل هذا الاشتباه .

ومن هذا الباب الشبه التي يضل بها بعض الناس، وهي مايشتبه فيها الحق والباطل ، حتى يشتبه على بعض الناس ، ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل .

وضرب شيخ الإسلام أمثلة كثيرة على المتشابه الذي اشتبه على كثير من الناس وعرف أهل العلم الفصل بين الحق والباطل فيه.

فقد اشتبه على بعض الناس وجود الرب بوجود العبد ووجود كل موجود ، وساقهم هذا الاشتباه إلى عدم التفريق بين وجود المخلوق ووجود الخالق ، حتى زعم أهل وحدةالوجود أن وجود المخلوق هو عين

وجود الخالق ، مع أنه لاشيء أبعد عن المماثلة من الخالق بالمخلوق .

والسر في الخلل الذي أصاب هؤلاء أنهم رأوا الموجودات تشترك في مسمى الوجود ، فرأوا الوجود واحدا ، ولم يفرقوا بين الواحد بالعين ، والواحد بالنوع .

وظن آخرون أنه إذا قيل إن الموجودات تشترك في مسمى الوجود فإنه يلزم من ذلك التشبيه والتركيب ، وقالوا : لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظي ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء على اختلاف أصنافهم إلى أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث .

وأهل العلم يعلمون أن وجود الخالق يخصه ، ووجود المخلوقات يخصها ، فهي وإن شاركت الخالق في مسمى الوجود ، لكن هناك من الفروق ما يزيل التشابه ، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ، لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الذي يبين مابينهما من الفصل

والافتراق .

وإذا تمسك النصراني بقوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر﴾[1] مستدلا بقوله : ﴿ نحن﴾ على تعدد الآلهة ، رد عليهم أهل العلم بالمحكم في قوله: ﴿وإلهكم إله واحد ﴾[2] وبذلك يزول الاشتباه ، وما ذكره الحق في صيغة الجمع فهو يعظم به نفسه تبارك وتعالى ، ومن ذلك ما أخبر به الحق تبارك وتعالى مما في الجنّة من ماء ولبن وخمر وعنب وعسل ونحو ذلك فإنها وإن شاركت ما في الدنيا من أسماء ومعاني ، إلا أن حقيقة هذه الخيرات في الجنات لاتعرف ، ويكفي أن الرب أخبر أنها من نعيم الجنّة لنفرق بينها وبين ما نشاهده في الدنيا مما يتسمى بالأسماء نفسها .

ومن ذلك أسماء البارى ـ جل وعلا ـ وصفاته التي اختص بها ، فإن معانيها معروفة معلومة ، وقد

---

(١) سورة الحجر : ٩

(٢) سورة البقرة : ١٦٣

يشتبه على بعض الناس هذه الصفات بصفات الخلق ، فيظنون أن صفاتهم كصفاته وهؤلاء المشبهة ، وفريق آخر يظن أنه يلزم من إثبات هذه الصفات التشبيه ، ولذلك يحتاج إلى تأويلها أو نفيها تنزيها للباري جل وعلا .

وأهل العلم يعلمون الفارق الذي يزول به الاشتباه ، فصفات الباري تخصه وتناسب جلاله وكماله ، وصفات المخلوقات تناسب عجزهم وقصورهم ، أمّا حقيقة صفات الباري على ما هي عليه فإننا لا نعرفها ، فالحق ـ تبارك وتعالى ـ ليس كمثله شيء .

ادعاء أهل التأويل أنهم يسيرون على خطا علماء الأصول

قد يقول أهل التحريف والتأويل إن منهجنا الذى سرنا عليه وسلكناه سار عليه كثير من أهل العلم من أهل الفقه والأصول ، يعنون أهل أصول الفقه وأصول الدين ، فإن هؤلاء يعرّفون التأويل بأنّه صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به .

وجوابنا على هؤلاء من وجوه :

الأول : أن هذا التعريف للتأويل تعريف اصطلاحي لجماعة من متأخري العلماء ، وليس هو التأويل الذي ورد في الكتاب والسنة ، كما سبق بيانه .

فحمل التأويل الذي جاءت به النصوص على

هذا المعنى الاصطلاحي المحدث لا يجوز ، وإنما تحمل الألفاظ على ما تعرفه العرب من كلامها ، ولم يفقه الصحابة ومن بعدهم من القرون الفاضلة التأويل على هذا الوجه .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « التأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك ، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهرة تأويلا على اصطلاح هؤلاء ، وظنوا أن مراد الله ـ تعالى ـ بلفظ التأويل ذلك ، وأن للنصوص تأويلا يخالف مدلولها لا يعلمه إلا الله ولا يعلمه المتأولون»[1] .

وقال في موضع آخر بعد أن حكى هذا النوع من التأويل : « وتسمية هذا تأويلا لم يكن في عرف

---

(١) مجموع الفتاوى شيخ الإسلام ٣٥/٥ .وراجع: ٥٥/٣ ، ٦٧ من مجموع فتاوى . وراجع شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣٥

السلف ، وإنما سمى هذا وحده تأويلا طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام»[1] .

وينبغي أن ننبه هنا إلى أن حمل ألفاظ النصوص على معاني المصطلحات المحدثه طريق خطر يؤدي إلى تحريف النصوص ، ويحجب ضوأها ، وقد أغرق بعض الذين ينسبون إلى الإسلام في هذا التوجه ، فقد فسر الغزالي في كتبه التي سماها « المضنون بها على غير أهلها » : « اللوح المحفوظ » بالنفس الزكية ، ولفظ « القلم» بالعقل الأول .

وجعل لفظ :« الملكوت والجبروت والملك » عبارة عن النفس والعقل.

والشفاعة عنده :« فيض يفيض من الشفيع إلى المستشفع ، وإن كان الشفيع لايدري » .

والقديم عند علماء الكلام عبارة عما لما يزل ، أو

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٤/٦٩

عما لم يسبقه وجود غيره ، إن لم يكن مسبوقا بعدم نفسه .

والقديم في لغة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ التي جاء بها القرآن خلاف الحديث وإن كان مسبوقا بغيره كقوله تعالى : ﴿حتى عاد كالعرجون القديم ﴾[1] وقال تعالى عن إخوة يوسف : ﴿ تالله إنك لفي ضلالك القديم ﴾[2][3] .

وقد أخطأ هؤلاء بحمل اللفظ القرآني على المعنى الاصطلاحي دون المعنى الذي تفقهه العرب من كلامها .

الثالث : أن كثيرا مما أوله من سلك سبيل التأويل نصوص لا يجوز تأويلها ، فالمجاز والتأويل لايدخل في المنصوص ، وإنما يدخلان في الظاهر المحتمل له ،

(١) سورة يس : ٣٩
(٢) سورة يوسف : ٩٥
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٢٤٥/١

ويعرف كون اللفظ نصًّا بشيئين :

أحدهما : عدم احتماله لغير معناه وضعا كالعشرة .

والثاني : ما طردوا استعماله على طريقة واحدة في جميع موارده ، فإنه نص في معناه لا يقبل تأويلا ولا مجازا ، وإن قدر تطرق ذلك إلى بعض أفراده ، وصار هذا بمنزلة خبر المتواتر لايتطرق احتمال الكذب إليه ، وإن تطرق إلى كل واحد من أفراده بمفرده ، وهذه عصمة نافعة تدلك على خطأ كثير من التأويلات في السمعيات التي اطرد استعمالها في ظاهرها ، وتأويلها في هذه الحالة غلط ، فإن التأويل إنما يكون لظاهرها قد ورد شاذا مخالفا لغيره من السمعيات ، فيحتاج إلى تأويلها لتوافقها ، فأمّا إذا اطردت كلها على وتيرة واحدة صارت بمنزلة النص وأقوى ، وتأويلها ممتنع .[1]

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم : ١/١٥

الرابع : أن تأويلهم للنصوص لايرتضيه أهل الفقه والأصول ، لأن هؤلاء وضعوا للتأويل شروطا حتى يصح التأويل عندهم ، فإذا فقدت هذه الشروط أو فقد شرط منها كان هذا التأويل فاسدا ، وكان صاحبه متلاعبا بالنصوص .

الشروط التي يجب توافرها في التأويل عند الأصولين

وقد ذكر هذه الشروط شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال : « صرف اللفظ عن ظاهره اللائق بجلال الله سبحانه وتعالى ، وحقيقة المفهوم منها إلى باطن يخالف الظاهر ، ومجاز ينافي الحقيقة **لابدّ فيه من أربعة أشياء :**

أحدها : أن ذلك اللفظ مستعمل في المعنى المجازي ، لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء

باللسان العربي ، ولا يجوز أن يراد منه خلاف لسان العرب ، أو خلاف الألسنة كلها ، فلا بدّ أن يكون ذلك المعنى المجازي مما يراد به اللفظ ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأيٍّ معنى سنح له ، وإن لم يكن له أصل في اللغة»[1] .

وقد ذكر ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ أن ابن أبي دؤاد الذي تولى كبر فتنة القول بخلق القرآن أراد ابن الأعرابي أن يجد له في لغة العرب أن استوى تأتي بمعنى استولى ليصرف قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[2] ، إلى هذا المعنى .
فقال له ابن الأعرابى : « والله ما أصبتُ هذا »[3] .

الثاني : أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه .
وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة ، وفي

---

(١) الرسالة المدنية : ص ٤٠
(٢) سورة طه : ٥
(٣) فتح البارى : ٤٠٦/١٣

معنى بطريق المجاز ، لم يجز حمله على المجازيَ بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء .

ثم إن ادعى وجوب صرفه عن الحقيقة ، فلا بدَّ له من دليل قاطع : عقلي أو سمعي يوجب الصرف ، وإن ادعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلا بدَّ من دليل مرجح للحمل على المجاز »[1] .

وقد أشار كثير من العلماء المحققين إلى وجوب تحقق هذا الشرط .

يقول الزركشي : « في التأويل في الاصطلاح : صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله ، ثم إن حمل لدليل فصحيح ، وحينئذ فيصير المرجوح في نفسه راجحا ، أو لما يظن دليلا ففاسد ، أو لا لشيء فلعب ، لا تأويل »[2] .

أقول : وأكثر التأويلات المؤولة ـ هي من النوع

---

(١) الرسالة المدنية : ص ٤٠

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي : ٣/٤٣٧

الأخير الذي سماه الزركشي لعبا ، لأنهم لم يقيموا على صحتها دليلا يصحُ الاعتداد به .

الثالث : لابدَّ أن يسلم ذلك الدليل ـ الصارف ـ عن المعارض ، وإلاّ فإذا قام دليل قرآني وإيماني يبين أن الحقيقة مراده امتنع تركها .

ثم إن كان هذا الدليل قاطعا لم يلتفت إلى نقيضه ، وإن كان ظاهرا فلا بدّ من الترجيح [١] .

وقد تأمّل أهل السنة في النصوص التي زعم اهل التأويل وجوب تأويلها ، فوجدوا أن في النصوص نفسها مايدل على وجوب ترك تأويلها ، فمن ذلك الحديث الذي يدّعون رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود يمين الله في الأرض».

ومنه الحديث « قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن » . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) الرسالة المدنية : ص ٤١

«عبدي جعت فلم تطعمني ... »

وقد بين العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ أن في الحديث الأول مايدل صراحة على أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ، ولا هو نفس يمينه، لأنه قال : « فمن قبّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » .
ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به .

ففي الحديث نفسه بيان أن مستلمه ليس مصافحا لله ، وليس هو نفس يمينه ، فليس ظاهر الحديث كفرا يحتاج إلى تأويل ، كما جعلته المؤولة ، بحيث يحتاج إلى تأويله .
وقد نبه شيخ الإسلام إلى أن هذا الحديث لا يصح مرفوعا ، وإنما يعرف عن ابن عباس .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن بينَ أصبعين من أصابع الرحمن » ، فإنه غير محتاج إلى تأويل ، فالمؤولة زعموا أنه يلزم تأويله « لاستحالة

وجود الأصبعين حساً ، وكل من فتش عن صدره لم يشاهد فيه أصبعين ، فأولوه على مابه تقليب الأشياء ، وقلب الإنسان بين لمة الملك ولمة الشيطان ، وبهما يقلب الله القلوب، فكنى بالأصبعين عنهما»[1] .

ولو تأمل هؤلاء في النص لعلموا أنهم أخطؤوا الفهم ، فالحديث يصرح أن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن ، ولم يصرح بأن الأصابع مماسة للقلوب ، فجعلهم ظاهر النص أنها مماسة للقلوب ، وأن عدم رؤيتهم لهذه المماسة في صدر كل واحد منا يوجب التأويل فهم خاطئ للنص ، فالنص لم يصرح ، وليس فيه أن القلب متصل بالأصابع ، ولامماس لها ، ولا أنها في جوف العباد ، وإذا قيل السحاب مسخر بين السماء والأرض ، وكثير من الكواكب والنجوم بين السماء والأرض لم يقتض هذا أن يكون مماسا للسماء والأرض .

---

(١) البحر المحيط : ٣/٤٤٢

فالمؤولون أوتوا في هذا الحديث من عدم فقههم له ، بينما كان خطؤهم في الحديث الأول في جعل ظاهره المعنى الباطل المردود ، وهو ليس كذلك[1] .

ومما أوله المؤولون من النصوص زاعمين وجوب تأويله حديث« عبدي جعت فلم تطعمني » . قالوا هذا الحديث يُثْبت لله معنى باطلا هو الجوع ، ولذا يجب صرفه عن ظاهره وتأويله ، لأن الله منزه عن صفات النقص .

والجواب : أن هذا الذي زعمتموه ظاهر النص ليس بظاهره ، وفي الحديث ما يدل على هذا ويفسر مراد الله منه ، ففي الحديث:« يقول الله : عبدي ، جعت فلم تطعمني .
فيقول : رب ، كيف أطعمك ، وأنت رب العالمين ؟
فيقول : أما علمت أن عبدي فلانا جاع ، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي .

---

(١) راجع مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٤٥/٣

عبدي ، مرضت فلم تعدني .
فيقول : رب ، كيف أعودك ، وأنت رب العالمين ؟
فيقول : أما علمت أن عبدي فلانا مرض ، فلو عدته لوجدتني عنده» .

يقول ابن تيمية : « هذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولكن مرض عبده ، وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه ، مفسرا ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ، ولو عدته لو جدتني عنده ، فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل »(١) .

الرابع : أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إذا تكلم بكلام، وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته ، فلا بدّ أن يبين لأمته أنه لم يرد به حقيقته ، وأنه أراد مجازه ، سواء عينه أو لم يعينه ، لاسيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم ، دون

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٤٣/٣ ـ ٤٤

عمل الجوارح .

فإن الله سبحانه جعل القرآن نورا وهدىً ، وبيانا للناس ، وشفاء لما في الصدور ، وأرسل الرسول ليبين للناس ما نزل إليهم ، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، ولئلا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل»[1].

فلا يجوز أن يتكلم بكلام يريد به خلاف ظاهر، إلا وقد نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره .

إما أن يكون عقليا ظاهرا مثل قوله : ﴿ وأوتيت من كل شيء﴾[2] فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد : أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها ، وكذلك ﴿ خالق كل شيء ﴾[3] يعلم المستمع أن الخالق لا يدخل في هذا العموم .

---

(١) الرساله المدنية لشيخ الإسلام ابن تيمية : ص ٤٢

(٢) سورة النمل : ٢٣

(٣) سورة الزمر : ٦٢

أو سمعيا ظاهرا ، مثل الدلالات في الكتاب والسنة والتي تصرف بعض الظواهر .

ولا يجوز أن يحيلهم على معنى دليل خفي لا يستنبطه إلا أفراد الناس ، سواء كان سمعيا أو عقليا .

لأنّه إذا تكلّم بالكلام الذي يفهم منه معنى ، وأعاده مرارا كثيرة ، وخاطب به الخلق كلّهم ، وفيهم الذكي والبليد والفقيه وغير الفقيه ، وأوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه ، ويتفكروا فيه ويعتقدوا موجبه ، ثم أوجب عليهم أن لا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئامن ظاهره ، لأن هناك دليلا خفيا يستنبطه أفراد الناس يدل على أنه لم يرد ظاهره كان هذا تدليساً وتلبيسا ، وكان نقيض البيان وضد الهدى ، وهو بالألغاز والأحاجي أشبه منه بالهدى والبيان .

فكيف إذا كانت دلالة ذلك الخطاب على ظاهرة أقوى بدرجات من دلالة ذلك الدليل الخفي على أن الظاهر غير مراد ؟

كيف إذا كان ذلك الخفي شبهة ليس لها حقيقة؟ [1]

مثال تطبيقي للشروط السابقة

وإذا نظرنا في تأويلات الذين أوّلوا الصفات في ضوء المقامات الأربعة التي ذكرها شيخ الإسلام تبين لنا مدى الضلال والتحريف الذي تلبس به المؤولة .

وقد ذكر لنا شيخ الإسلام مثلا يوضح المسألة ويبينها ، فالله ـ تبارك وتعالى ـ وصف نفسه بأن له يدين ، وجاءَت النصوص كثيرة طيبة مصرحة بذلك ، فقالت المؤولة : المراد باليد النعمة والعطية ، سمّي الشيء باسم سببه ، كما يسمى المطر والنبات سماء ، وقول العربي : لفلان عندي أياد .

وجاء في الأخبار أن عروة بن مسعود قال لأبي

---

(١) الرسالة المدنية بشيء من الاختصار : ص ٤٢ ـ ٤٤

بكر في يوم الحديبية : لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك .

وقد تفسر المؤولة اليد بالقدرة ، تسمية للشيء باسم مسببه ، لأن القدرة هي التي تحرك اليد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾[1] والنكاح كلام يقال . وإنما معناه أنه مقتدر عليه .

والعرب قد تجعل إضافة الفعل إلى الأيدي إضافة الفعل إلى الشخص نفسه فمما جاء عن العرب : يداك أوكتا ، وفوك نفخ ، تقوله توبيخنا لكل من جرَّ على نفسه جريرة ، لأن أول ماقيل هذا لمن فعل بيديه وفمه .

ومما جاء في القرآن على هذا النحو قوله تعالى : ﴿ ذلك بما قدمت أيديكم ﴾[2] أي بما قدمتم ، لأن بعض ما قدموه كلام تكلموا به .

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٧

(٢) سورة آل عمران : ١٨٢

من هنا حمل المؤولون قوله تعالى : ﴿ بل يداه مبسوطتان﴾[1] وقوله مؤنبا إبليس ﴿ مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾[2] على النعمة أو القدرة .

وقد نظر شيخ الإسلام في هذه الصفة التي أولها الجهمية ومن سار سيرهم في ضوء المقامات التي ذكرها ليبين فساد هذا التأويل .

فبين أولا أن العرب قد تستعمل الواحد في الجمع كقوله تعالى: ﴿ إن الإنسان لفي خسر ﴾[3] كما تستعمل صيغة الجمع في الواحد كقوله : ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم﴾[4] وتستعمل الجمع في الاثنين كقوله : ﴿ ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ﴾[5] ولكن

---

(١) سورة المائدة : ٦٤

(٢) سورة ص : ٧٥

(٣) سورة العصر : ٢

(٤) سورة آل عمران : ١٧٣

(٥) سورة التحريم : ٤

العرب لاتستعمل لفظ الواحد في الاثنين والاثنين في الواحد مطلقا ، وقد جاءت هذه الصفة مثناة فيما وصف الله به نفسه ﴿ بل يداه مبسوطتان ﴾[1] وقد بين شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ السبب في عدم جواز استعمال الواحد في الاثنين ، والإثنين في الواحد فمن هذه الألفاظ عدد، وهي نصوص في معناها ، لا يتجوز بها ، فلا يجوز أن يقال : عندي رجل ، ويعني رجلين ، وعندي رجلان ويعني به الجنس لأن اسم الواحد يدل على الجنس ... ، والجنس فيه شياع ، وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس ، والجنس يحصل بحصول الواحد .

فقوله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾[2] لا يجوز أن يراد به القدرة ، لأن القدرة صفة واحدة ، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد ، ولا يجوز أن يراد به النعمة ، لأن نعم الله لا تحصى ، فلا يجوز أن يعبر

---

(١) سورة المائدة : ٦٤

(٢) سورة ص : ٧٥

عن النعم التى لا تحصى بصيغة التثنية .

ولا يجوز أن يراد بقوله ﴿ لما خلقت بيدي﴾[1] « بما خلقته أنا » ، لأن العرب إذا أرادوا هذا المعنى فإنهم يضيفون الفعل إلى اليد ، فيكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفاعل كقوله ﴿ بما قدَّمت يداك ﴾[2] ﴿ بما قدمت أيديكم ﴾[3] ومنه قوله : ﴿ مما عملت أيدينا أنعاما ﴾[4] أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل ، وعدّى الفعل إلى اليد بحرف الباء كما هو الحال في هذه الآية ﴿ لما خلقت بيدي﴾[5] فإنّه نص في أنّه فعل الفعل بيده .

ولهذا لا يجوز أن يقال لمن تكلم أو مشي : فعلتَ هذا الفعل بيديك ، أو يقال : هذا فعلته يداك ،

---

(١) سورة ص : ٧٥
(٢) سورة الحج : ١٠
(٣) سورة آل عمران : ١٨٢
(٤) سورة يس : ٧١
(٥) سورة ص : ٧٥

لأن مجرد قوله : فعلتَ كاف في الاضافة إلى الفاعل.

فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة.

ويكاد يجزم شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ بأنه لايجوز في كلام العرب ولا العجم أن فصيحا يقول : فعلت هذا بيدي . أو فعل فلان هذا بيديه ، إلا ويكون فَعلَهَ بيده حقيقة ، ولا يجوز أن يكون لايدله ، أو أن يكون له يد والفعل وقع بغيرها .

ولا يرد على هذا الذي قرره شيخ الإسلام مثل قوله تعالى : ﴿ألقيا في جهنم كل كفار عنيد﴾[1] ، قالوا : خاطب الواحد بصيغة التثنية ﴿ القيا ﴾ لأن تثنية الفاعل هنا لتثنية الفعل ، فكأنه قال :ألق ألق . وقيل : إنّه خطاب للسائق والشهيد .

ومن قال : إنه خطاب الواحد ، قال :إن الإنسان

---

(١) سورة ق : ٢٤

يكون معه اثنان أحدهما عن يمينه ، والآخر عن شماله، فيقول : خليلي ، خليلي . ثم إنه يقع الخطاب، وإن لم يكونا موجودين ، كأنه يخاطب موجودين .

فقوله : ﴿ ألقيا ﴾ عند هذا القائل إنما هو خطاب لاثنين يقدر وجودهما .

وبين شيخ الإسلام في المقام الثاني أنه على فرض أنه يجوز أن يعنى باليد حقيقة اليد ، ويجوز أن يعنى بها القدرة والنعمة ، وأن يجعل ذكرها كناية عن الفعل فإنه ليس هناك ما يوجب صرفها عن الحقيقة .

فإن قيل : إن الموجب لذلك أن إطلاق اليد على الله يوهم أنها يد من جنس أيدي المخلوقين .

والجواب : أن هذا المعنى مرفوض وممتنع على الله تعالى ، ولكن اليد المثبتة للباري ـ تبارك وتعالى ـ يد تليق بجلاله وكماله ، تستحق ما تستحقه ذاته الكريمة ، فإذا كان هذا المعنى الذي نثبته لله تعالى ،

فلا موجب لصرف اليد من الحقيقة إلى المجاز .

وفي المقام الثالث أورد شيخ الإسلام الأدلة الجلية القاطعة الظاهرة الدالة على أن لله « يدين » حقيقة .

فمن ذلك قوله تعالى مخاطبا إبليس :﴿ مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾[1] فالباري جلّ وعلا ذكر هنا ما فضل به آدم على غيره من المخلوقات ، فقد خلقه تبارك وتعالى بيديه ، فلو كان الخالق ــ تبارك وتعالى ــ خلقه بقدرته أو بنعمته أو بمجرد إضافة خلقه إليه، لشاركه في ذلك إبليس وكل المخلوقات من الجماد والنبات والحيوان.

ونبه شيخ الإسلام هنا إلى أن كلَّ إضافة إلى الله - تبارك وتعالى - على وجه التشريف لابدّ أن يكون فيها معنى تشرف به على غيرها ، كقوله : (ناقة الله) و(بيت الله) ، فلو لم يكن في الناقة والبيت من

(١) سورة ص : ٧٥

الآيات البينات ما امتازوا به على جميع النوق والبيوت لما استحقا هذه الإضافة .

ومن هذا النصوص التي صرحت بخلق آدم بيديه توجب أنه اختص بشيء لم يشركه فيه غيره ، ألا وهو خلقه ـ تبارك وتعالى ـ بيديه دون غيره من المخلوقات التي خلقها بكلمة « كن » .

ونبه أيضا إلى أمرين :

الأول : أن العرب تفقه من مثل قوله تعالى :﴿بيده الملك﴾ ﴿مما عملت أيدينا﴾[1] أمرين :

١ـ إثبات اليد . ٢ـ إضافة الملك والعمل إلى اليد .

والثاني : هو الذي يقع فيه التجوز كثيرا .

ولكنهم لا يطيقون هذا الكلام إلا لجنس له يد حقيقة ، فلا يقولون :

---

(١) سورة يس : ٧١

يد الهوى ، ولا يد الماء فقوله تعالى : ﴿ بيده الملك ﴾ وإن قيل المراد به قدرة الله ، إلا أن هذا التعبير لا يقال إلا لمن له يد حقيقة .

والأمر الثاني الذي نبه إليه هو الفارق بين قوله تعالى : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ وقوله : ﴿ مما عملت أيدينا ﴾[1] .

فقد فرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه في الآية الأولى أضاف الفعل إلى نفسه ، وبين أنه خلقه بيديه ، وفي الثانية أضاف الفعل إلى الأيدي .

وثانيهما : أن الآية الثانية وضع اسم الجمع موضع التثنية ، وهذا جائز عند العرب إذا أمن اللبس ، كقوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾[2]

---

(١) سورة يس : ٧١

(٢) سورة المائدة : ٣٨

اى يديهما . وقوله ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾[1] أي قلباكما .

ومن النصوص المصرحة بأن لله يدين قوله تبارك وتعالى : ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا ، بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء ﴾[2] وقوله : ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه﴾[3] وقد تواتر في السنة التصريح بذكر اليدين كقوله صلى الله عليه وسلم : « المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين » رواه النسائي و أحمد .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يأخذ الرب ـ عز وجل ـ سماواته وأرضه بيديه ، وجعل يقبض يديه ويبسطهما ، ويقول : أنا الرحمن ، حتى نظرت إلى

---

(١) سورة التحريم : ٤
(٢) سورة المائدة : ٦٤
(٣) سورة الزمر : ٦٧

المنبر يتحرك من أسفل شيء منه ، حتى إني أقول : أساقط هو برسول الله » رواه مسلم وابن ماجه في سننه.

والأحاديث في ذلك كثيرة طيبة صحيحة ، وقد ساق شيخ الإسلام بعضا منها وعقب على ذلك قائلا : هل تقبل هذه الأحاديث تأويلا ، وقد تلقتها الأمة بالقبوا، والتصديق ؟ .

وفي المقام الرابع بين شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ أنه لم يرد في شيء من الكتاب والسنة ، كما أنه لم يرد عن واحد من الصحابة أو الأئمة الذين تابعوهم على أثرهم أن المراد باليد خلاف ظاهره ، أو أن الظاهر غير مراد كما لم يرد نص عن الله ولا عن رسوله ولا عن واحد من أئمة السلف ينفي إثبات اليد لرب العزة ، وأقصي ما يلجأ إليه المعارض هو الاحتجاج بالنصوص الدالة على تنزيه الباري كقوله :

﴿ قل هو الله أحد ﴾[1] ، ﴿ ليس كمثله شيء﴾[2]، ﴿ هل تعلم له سميا ﴾[3] وهذه النصوص تدل على نفي التشبيه والتجسيم ، ولكنها لا تدل على نفي الصفات التي جاءت بها النصوص ، كل ما تدل عليه نفي مماثلة أيدي المخلوقين ليد الباري تبارك وتعالى .

وقد توصل شيخ الإسلام من خلال ما أورده من حجج وبينات إلى أنه لم يوجد في السمع ولا في العقل ما ينفي حقيقة اليد.

وكل ما يحتج به من ينفيها أو يؤولها إنما هو شبه فاسدة .

ويخلص إلى قوله بأنه لا يجوز أن يملأ الكتاب والسنة من ذكر اليد ، وأن الله خلق آدم بيديه ، وأن

---

(١) سورة الإخلاص : ١

(٢) سورة الشورى : ١١

(٣) سورة مريم : ٦٥

يداه مبسوطتان وأن الملك بيده ، وفي الحديث ، مالا يحصى ، ثم لا يبين الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لأمته أن هذا الكلام لا يراد به حقيقة ظاهرة ، حتى يأتي مثل الجهم بن صفوان وبشر بن غياث المريسي ومن سلك سبيلهم فيدَّعوون أنه يجب صرف هذه النصوص عن ظاهرها ، ويسلكون سبيلا يخالفون به النصوص القرآنية والحديثية ، وما كان عليه الصحابة وأعلام التابعين والأئمة [1] .

الأدلة على بطلان التأويل

يزعم المؤولون أن الأدلة العقلية ألزمتهم بتأويل نصوص الصفات ، فتراهم يزعمون أن العقل حكم بأن رؤية الباري مستحيلة ، وأن إثبات السمع والبصر والوجه والاستواء لله يستلزم تشبيه الباري بخلقه .

---

(١) الرسالة المدينة ص : ٤٤ – ٦٧ بتصرف .

والرد على هؤلاء من وجوه :

الأول : أن المعاني المحدثة المستحيلة على الله التي أرادوا صرف النصوص عن ظاهرها لاستبعادها ليست هي ظاهر النصوص ، بل الظاهر هو مايسبق إلى العقل السليم من اللغة التي يفقهها من تكلم بها[1] .

وأهل العلم والإيمان عندما يسمعون كلام الله ورسوله في وصف الله ـ تبارك وتعالى ـ يتبادر إلى أذهانهم التعظيم والتنزيه والإجلال ولا يتبادر إلى أذهانهم هذه المعاني القذرة النجسة .

يقول شارح الطحاوية[2] « يجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه ، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه

(١) راجع الرسالة المدينة : ص ٣١

(٢) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣٣

وكم من عائب قولا صحيحا

وآفته من الفهم السقيم

الثاني : أن نفي التشبيه لا يكون بنفي الصفات وتأويلها ، وإنما يكون بإثبات هذه الصفات ، مع نفي التشبيه ، وهذا لا يحيله العقل ولا يرفضه ، يقول شارح الطحاوية : « هل يكون التنزيةبنفي صفات الكمال ؟ فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال إذ إن المعدوم لا يرى، وإنما الكمال في إثبات الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة»[1] .

الثالث : إن منهجهم هذا أدى إلى تحكيم العقل في النصوص ، فكل من لم يرض عقله عقيدة أو حكما أو تشريعا جاءنا من عند الله قال : إن حكم العقل لا يقبله ، ومن هنا وجب تأويله .

وبما أن العقول مضطربة في أحكامها فإنها تتناقض وتتعارض فيما بينها فيما تحكم عليه ، يقول

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣١

شيخ الإسلام ابن تيمية : « فياليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة ، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال : « أو كلما جاءَنا رجل أجدل من رجل تركنا ماجاءَ به جبريل إلى محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ لجدل هؤلاء»[1] .

والجواب : أن العقول لا تحكم باستحالة إثبات الصفات ، كما لاتحكم بوجوب التأويل ، وإنما الذي يحكم بذلك كله هو العقول المريضة.

فالعقل الصريح لايمكن أن يناقض ما جاءَت به النصوص ، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك ذلك التفصيل ، والذي يجب الجزم به أن العقول وحدها لاتستطيع الوصول إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية بعيدا عن الشرع .

ومرض العقول الذي أصاب هؤلاء سببه شبهات ملأت رؤوسهم لم يجدوا من يكشف لهم ظلماتها ،

---

(١) مجموع الفتاوى : ٥/٢٩

ومقررات سابقة جاءتهم من الأديان والمبادئ والفلسفات التي كانوا يدينون بها ، أو دخلت إليهم من خلال دراساتها ومعايشتها ، فصعب عليهم مفارقتها كما شق عليهم مخالفة الدين الذي يعتنقونه ، فحاولوا التوفيق بالتأويل ، يقول العز بن عبدالسلام فيما نقله عنه الزركشي مبينا السبب الذي من أجله أوّل أكثر المؤولين : « من أسباب التأويل الميل الحاصل بسبب الأدلة الشرعية بالميل الحاصل من الإلف والعادة والعصبية ، فإن هذه الأمور تحدث للنفس هيئة وملكة تقتضي الرجحان في النفس بجانبها ، بحيث لا يشعر الناظر بذلك ، ويتوهم أنه رجحان الدليل ، وهذا محل خوف شديد ، وخطر عظيم ، يجب على المتقي أن يصرف نظره إليه ، ويقف فكره عليه»[1] .

وهذا الذي قرره ابن عبدالسلام نظرة سديدة تدل على فقه عميق ونظر دقيق ، وهو حال كثير من

---

(١) البحر المحيط : ٣/٤٣٨

الذين انحرف بهم المسار عن فقه الكتاب والسنة ، بحيث مالوا وأرادوا أن يميلوا فقه النصوص كما مالوا، ولكن الله حافظ دينه ، ومظهر الحق والصواب ، والله هو الهادى إلى سواء الصراط .

خطورة التأويل وآثاره المدمرة

تكلم كثير من العلماء على جناية التأويل الباطل على الإسلام وأهله ، بل جنايتة على كل الأديان ، وقد بين ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ أن التأويل أصل خراب الدين والدنيا ، فما اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل ، والفتن كبيرها وصغيرها إنما وقعت بالتأويل ، وأعداء الإسلام سلطوا علينا بالتأويل ، ودماء المسلمين إنما أريقت بالتأويل .

فاليهود والنصارى أبطلوا البشارات المصرحة بصحة نبوة نبينا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ بتأويل هذه البشارات وتبديلها وكتمانها .

ودين النصارى إنما أفسد بالتأويل .

وافتراق اليهود إلى إحدى وسبعين فرقة والنصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة وافتراق هذه الأمّة إلى ثلاثة وسبعين

فرقة إنما أوجبة التأويل .

وما أريقت دماء المسلمين في يوم الجمل وصفين والحرة وفتنة ابن الزبير إلا بالتأويل .

وما دخل أعداء الإسلام من الفلاسفة والقرامطة والباطنية والإسماعلية والنصيرية إلا من باب التأويل .

وما أريقت دماء بني جذيمة إلا بالتأويل .

وما تأخر الصحابة يوم الحديبية عن موافقة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ حتى اشتد غضبه إلا بالتأويل .

وما سفك دم الأخيار : عثمان بن عفان ، وعلي بن ابي طالب ، وابنه الحسين ، وعمار بن ياسر ، وابن الزبير ، وحجر بن عدي ، وسعيد بن جبير وغيرهم إلا بالتأويل.

وما جرد الإمام أحمد بين العقابين وضربه بالسياط غير التأويل .

وما سلط سيوف التتار على دار الإسلام غير التأويل»[1]

---

(١) أعلام الموقعين : ٤/٣١٧- ٣١٩

وقد لخص ابن برهان مفاسد التأويل الفاسد بقوله : « ولم يزل الزال إلا بالتأويل الفاسد »[1] .

الثاني : أن التأويل فتح الباب لأهل الشرك والبدع لإفساد دين الله ، يقول شارح الطحاوية مخاطبا أهل التأويل : « لقد فتحتم عليكم بابا لأنواع المشركين والمبتدعين ، لاتقدرون على سدّه ، فإنكم إذا سوغتم صرف آيات القرآن عن دلالته المفهومه بغير دليل شرعي فما الضباط فيما يسوغ تأويله وما لايسوغ؟

فإن قلتم : مادل القاطع العقلي على استحالته تأولناه ، وإلا أقررناه .

قيل لكم : وبأي عقل نزن القاطع العقلي ؟ فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع ، ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد .

ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية

---

(١) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط : ٣/٤٣٦

الله تعالى ، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى »[1] وقد جعل المؤولة المنتسبون للإسلام للملاحدة سبيلا عليهم ، لأن الملاحدة ألزموا المؤولين في نصوص المعاد نظير ما ادعاه المؤولون في نصوص مصفات .

وحجة المؤولين في الرد على الملاحدة قولهم لهم : نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءَت بمعاد الأبدان ، وقد علمنا فساد الشبه المانعة منه .

وأهل السنة يقولون لأهل التأويل : ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءَت بإثبات الصفات ، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر وأعظم من نصوص المعاد ، ومن المعلوم أن مشركي العرب وغيرهم أنكروا المعاد بخلاف الصفات ، وبذلك نعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد ، وإن كان إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات ،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ٢٣٦

فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر الله به من الصفات ليس كما أخبر به ، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به[1] ؟

فرماهم اهل السنة بمثل ما أجابوا به على الملاحدة مؤولي نصوص المعاد .

والمؤولون الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن الإسلام بزعمهم لم يستطيعوا أن يقفوا أمام باطل الملاحدة ، لأنهم قعدوا قواعد باطلة نفذ الملاحدة عبرها إليهم وأضعفوا حججهم كما رأينا هذا ظاهرا في منهج التأويل الذي سلكوه ، ولذا قال علماؤنا في أهل التأويل « لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا»[2] .

الثاني : التأويل يشوش القلوب ، فإن القوب تطمئن إلى معبودها إذا عرفته بصفاته وأسمائه ، ووثقت

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٣٣/٥

(٢) المصدر السابق .

بالنصوص التي تحدثنا عنه ، فإذا أصبحت النصوص مجالا للتأويل و الأخذ والرد ، فقدت هيبتها ، وضعفت الثقة بها ، وأدى ذلك إلى الجهل بالباري ، وقد أبان شارح الطحاوية أن أحد المحذورين الذين يلزم من التأويل : « أن تتخلى القلوب عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذالا يوثق بأن الظاهر هو المراد ، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والارشاد إلى ما أنبأ به العباد ، وخاصة أن النبوة هي الإنباء ، ولهذا نجد أن أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتقاد لا للاعتماد ، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دلَّ عليه قبلوه ، وإن خالفته أولوه وهذا فتح باب الزندقة»[1] .

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية : ص ٢٣٧

مثال يبين خطورة التأويل

وقد ضرب ابن رشد ـ فيما نقله عنه ابن القيم ـ مثلا للذين تأولوا شيئا من القرآن ، يبين مدى جنايتهم على هذا الدين .

فقد مثل من أوَّل شيئا من الشرع زاعما أن ما أوله هو الذي قصده الشرع مثال طبيب ركَّب دواءً يحفظ صحة جميع الناس أو أكثرهم ، فجاء رجل لم يلائم ذلك الدواء مزاجه لرداءة مزاج كان به ، فزعم بعضهم أن تلك الأدوية التي ركب منها الدواء لم يرد بها ذلك الدواء .وإنما أراد بها دواءً آخر ، فأزال ذلك الدواء ، وجعل بدله دواءً آخر زعم أن الطبيب الأول قصده ، فتابعه قوم أخذوا منه ذلك الدواء ، ففسدت أمزجة كثير من الناس .

فجاء آخرون شعروا بفساد أمزجة الناس من

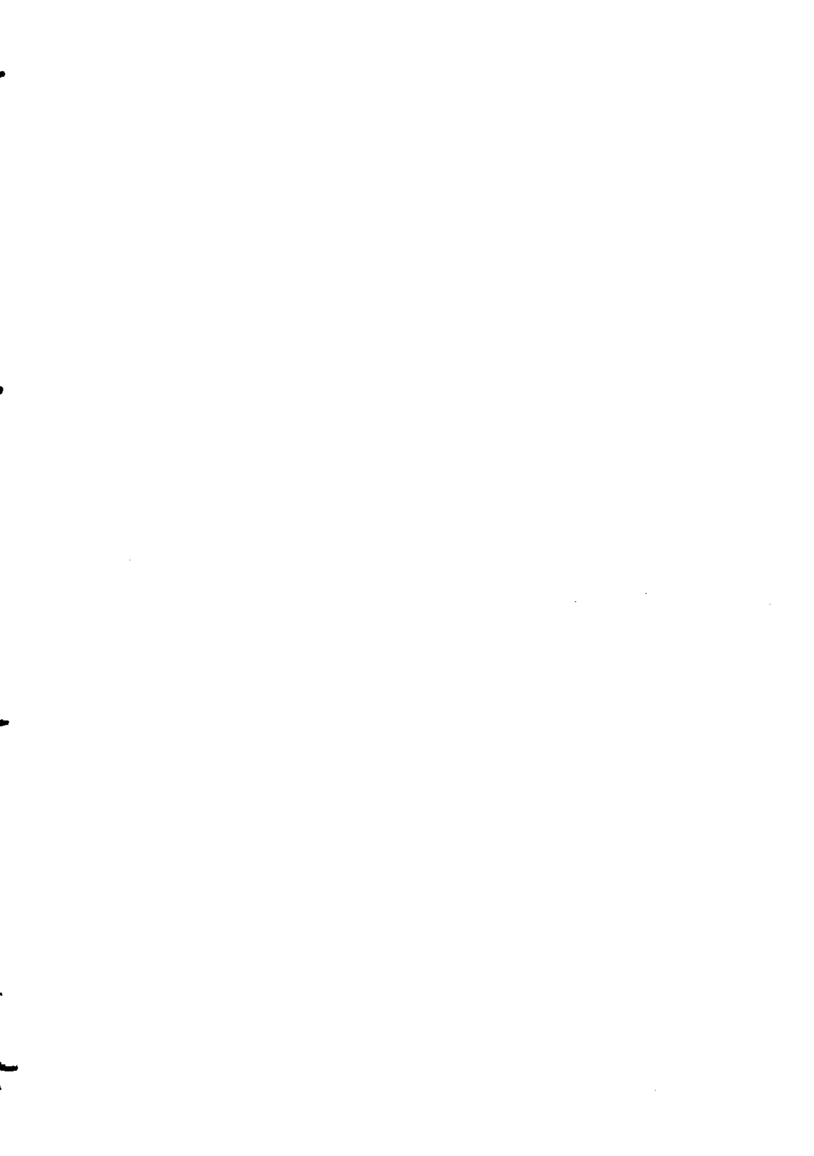
ذلك الدواء المركب فراموا إصلاحه بدواء جديد غير الدواء الأول ، فزاد المرض ، ثم تتابع الذين تلاعبوا بذلك الدواء ، وكلما غيروا في تركيب الدواء الأول ازدادت الأمراض وفساد الأمزجة ، ولم يزل الأمر هكذا حتى فسدت منافع الدواء الأول .

وهذه حال أصحاب التأويل ، كل واحد منهم يؤول الشرع تأويلا غير ما أوله غيره ، زاعما أن تأويله هو الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزق الشرع ، واختلط عند كثير من الناس في وسط ذلك الركام من الآراء والتأويلات ، وأدى هذا إلى افتراق الأمّة واختلافها[1] .

نسأل الله العصمة من الزلل ، والسداد في القول و العمل ، والحمد لله رب العالمين .

---

(١) أعلام الموقعين : ٤/ ٣٢٠



الفهرس

مؤلفات صدرت حديثاً للدكتور عمر سليمان الأشقر

- حكم المشاركه في الوزارة والمجالس النيابية .
- معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية .
- أسماء الله وصفاته في معتقد أهل السنة والجماعة .
- كيف تستعيد الأمة مكانتها من جديد .
- أهل السنة والجماعة .
- خيار الشرط في البيوع وتطبيقاتها في معاملات المصارف الاسلامية .
- تأليف القلوب بأموال الصدقات .
- الأضواء السنية على رافضي الاحتجاج بالسنة النبوية .